

المجلد: 04، العدد: 02 (2020)، ص 172-187

الاستعمار الفرنسي في موريتانيا

French colonialism in Mauritania

علي سعدي عبد الزهرة جبير

العراق

Ali.saady1122@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
خضعت موريتانيا للاحتلال من قبل عدة دول أوروبية ابتداء من البرتغال وانتهاء بفرنسا، نتيجة الموقع المتميز التي تتمتع بها، إذ أنها كانت تمثل الطريق التجاري بين إفريقيا وأوروبا، كما أنها تربط شمال القارة الإفريقية بغربها، وبعد سلسلة من الحروب بين الدول الأوروبية حول غرب القارة الإفريقية بشكل عام وموريتانيا بشكل خاص، أعطيت الأخير لفرنسا بشكل رسمي، واتبع الاستعمار في بداية الأمر الدبلوماسية السلمية مع الإمارات الموريتانية، لكون موريتانيا كانت عبارة عن عدة إمارات ولكل إمارة مستقلة عن الأخرى، ويمكن القول أن الحدود الحالية التي تعرفها موريتانيا هي من نتاج الاستعمار الفرنسي، ونتيجة المقاومة الوطنية والرافضة للاستعمار اتبعت فرنسا سياسة الخضوع الكلي وهذا ما تم بعد عام 1934م.	تاريخ الارسال: 2020/09/10 تاريخ القبول: 2020/10/01 تاريخ النشر: 2020/12/09 الكلمات المفتاحية: ✓ موريتانيا ✓ الموقع ✓ الاستعمار ✓ فرنسا
Abstract:	Article info
Mauritania was occupied by several European countries starting from Portugal and ending with France, as a result of the privileged location that it enjoys, as it represented the trade route between Africa and Europe, as it links the north of the African continent with its west, and after a series of wars between the European country around West Africa In general and Mauritania in particular, the latter was given to France formally, and colonialism was followed at the beginning of the matter by peaceful diplomacy with the Mauritanian Emirates, because Mauritania was made up of several emirates and each emirate is independent of the other, and it can be said that the current borders that Mauritania knows are a product of French colonialism, As a result of national resistance and rejecting colonialism, France pursued a policy of total submission, and this was done after 1934.	Received :10/09/2020 Accepted:01/10/2020 Publication:09/12/2020 Key words: ✓ Mauritania ✓ location ✓ colonialism ✓ France

. مقدمة:

تتمتع موريتانيا بموقع جغرافي متميزاً، فهي تربط شمال القارة الإفريقية بغربها، كما أنها تطل على الساحل بحري واسع على المحيط الأطلسي، وأن لهذا الموقع المتميز جعلها عرضاً للتنافس الأوروبي، إذ يعد البرتغاليون أول من استعمر هذه المنطقة في القرن الخامس عشر ميلادي والذي اهتمت بتجارة الرقيق والصمغ والذهب، كما نشأت الحصون على السواحل الموريتانية، واشتد التنافس والصراع بين الأوروبيين على تلك المنطقة ولم تحل إلا بعد اتفاقية فيينا عام 1815م، عندما أعطيت منطقة السنغال ومن ضمنها موريتانيا إلى فرنسا، حاول الأخير اتباع السياسة الدبلوماسية مع أمراء الإمارات الموريتانية وذلك بعقد سلسلة من الاتفاقيات التي تضمن مصالحهم التجارية مقابل دفع الضرائب والإتاوات إلى الأمراء، إلا أن تعيين الجنرال (فيدهرب) حاكماً عسكرياً على السنغال غير أسلوب التعامل من الدبلوماسية السلمية إلى الدبلوماسية الاحتلال والخضوع، واستكمل مشروع الاحتلال (كوبولاني) الذي يعد مهندس الاحتلال الموريتاني بعد أن وافقت الحكومة الفرنسية رسمياً على مشروع الاحتلال، وذلك عبر التغلغل السلمي، إلا أن مقتل (كوبولاني) عام 1905م من قبل المقاومة الوطنية، دفع المستعمر إلى اتباع سياسة التوسع العسكري، وهذا ما تم بعد أن سيطرت على الأراضي الموريتانية بشكل كلي في عام 1934م.

وتتمثل إشكالية البحث بسيطرة المستعمر الفرنسي على موريتانيا بشكل سريع وسلس، نتيجة ضعف المقاومة الوطنية ويرجع ذلك إلى ضعف التسليح والعوامل الطبيعية، بالرغم مما أبدته المقاومة من الشجاعة خلال المراحل الأولى للاحتلال.

وينطلق البحث من فرضية مفادها، استطاعت فرنسا أن تحتل موريتانيا بعد الدبلوماسية السلمية التي اتبعتها مع الأمراء الموريتانيين في بادئ الأمر، ثم التوسع العسكري والتوغل نحو الأراضي الموريتانية. واعتمدنا في البحث على المنهج التاريخي وذلك عبر سرد الأحداث التاريخية التي عرفت موريتانيا منذ الاستعمار الأوروبي بشكل عام والاستعمار الفرنسي بشكل خاص. ويهدف البحث إلى التعرف على الموقع الجغرافي لموريتانيا، وكيفية تنافس الدول الأوروبية عليها، وماهي العلاقات الفرنسية بالأمراء الموريتانيين، وكيف استطاعت فرنسا من احتلال موريتانيا؟

وخطة البحث تنصرف إلى أربع مباحث، تناول المبحث الأول الموقع الجغرافي لموريتانيا، أما المبحث الثاني تناول التنافس الأوروبي على موريتانيا، في حين تناول المبحث الثالث العلاقات الفرنسية والقبائل الموريتانية، أما المبحث الرابع إستعرض الوجود الفرنسي في موريتانيا.

2. الموقع الجغرافي لموريتانيا

تميزت موريتانيا بموقع جغرافي مختلفاً بعض الشيء عن المناطق المحيطة بها والمجاورة لها، وهذا الاختلاف جعل منها إحدى الدول الإفريقية الهامة، لذلك نجدتها تتربع على مجال جغرافي شاسع ومتنوع من حيث التضاريس، كما أنها تطل على الساحل الأطلسي ما أكسبها أهمية داخل القارة الإفريقية وخارجها، فهي بذلك ممرا للقوافل التجارية القادمة من مختلف دول العالم (1).

وتقع موريتانيا في الشمال الغربي من إفريقيا يحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال الصحراء الغربية ومن الشمال الشرقي الجزائر ومن الشرق مالي ومن الجنوب السنغال حيث يفصل بينهما نهر السنغال (نيل غانة)، وتبلغ مساحتها حوالي (1030700) كلم، وطول حدودها الكلية يقدر بـ(5074) كلم، منها (463) كلم مع الجزائر و(2237) كلم مع مالي و(813) كلم مع السنغال و(1561) كلم مع الصحراء الغربية، ولها شريط ساحلي بطول (5754) كلم وعاصمتها هي نواكشوط (2).

وأن تلك الحدود مع الدول المجاورة هي من نتائج الاستعمار الفرنسي، إذ تم ضبط الحدود من جهة الصحراء الغربية بمقتضى معاهدة 27 حزيران 1900م التي وقعت بين فرنسا وإسبانيا، أما حدود البلاد مع الجزائر فقد وضعتها فرنسا سنة 1905م، وتم تعديل حدود البلاد مع دولة مالي في تموز عام 1944م، أما بخصوص حدود البلاد مع السنغال فقد تعرضت إلى تعديلات كثيرة، إذ يعتبر نهر السنغال هو الحد الفاصل بين البلدين كما أقرت ذلك معاهدة 1933م بين البلدين التي أعلنت حرية الصيد في النهر وحرية الزراعة بالنسبة للبلدين وهي المعاهدة التي أقرها رئيس الجمهورية الفرنسية (ألبير فرانسوا لوبران) في 8 آب 1933م الذي ركز على أن الحد الفاصل بين البلدين هو السنغال (3).

وتحتل موريتانيا موقع جغرافي متميزا فهي تمثل همزة وصل بين شمال القارة الإفريقية وغربها، وأن لهذا الموقع أثر بارز وكبير بين الدول العربية في أن تكون حلقة اتصال ووصال بين هذه الدول وجسراً مهما عبرت عن طريقه الثقافة العربية والدين الإسلامي إلى شعوب غربي القارة الإفريقية، ولقد حمل الشعب الموريتاني منذ القدم مسؤولية إيصال الدين الإسلامي والدعوة إليه إلى أجزاء واسعة من غرب إفريقيا (4)، كما أن المنطقة تشكل حلقة الاتصال بين شمال الصحراء الإفريقية وجنوبها، وبهذا فإن موريتانيا حافظت على وضعها الإقليمي عبر مجال جغرافي مضبوط في إطار الحدود التي تميزها عن باقي الأقطار المحيط بها (5).

وعرفت موريتانيا عبر التاريخ بعدد من الأسماء، بعضها كان خاصاً ببعض مناطقها، وبعضها كان شاملاً لجميع أراضيها، ومن أشهر هذه الأسماء (بلاد شنقيط، وصحراء الملثمين، وبلاد التكرور)،

وموريتانيا اسم لم يختره أهلها ولا هو اسم عربي إسلامي، بل هو اسم قديم أطلقه الرومان عندما سيطروا على إفريقيا الشمالية، وأطلقوا على سكان تلك المنطقة أسم(مور) وتعني (أسمر)، وأطلقوا على البقعة الجغرافية الموريتانية الحالية اسم (موريتانية) أي أرض الرجال الأسمر، وعندما فتح المسلمون (الأندلس) أطلق الإسبان هذا الاسم (مورو) أو (موروس) وتعني الأسمر و(تانيا) تعني البلاد باللغة اللاتينية، وبذلك تعني موريتانيا بلاد الأسمر، وعندما احتل المستعمر الفرنسي الأراضي الموريتانية أطلق على تلك الأراضي (أرض البيضان)، إلا أن الحاكم الفرنسي إقترح على الحكومة الفرنسية إطلاق اسم موريتانيا على تراب البيضان، وأن من أطلق على تلك التسمية هو الفرنسي (جان فرانسو كاي) سنة 1843م، فصدرت الموافقة على تلك التسمية من قبل سلطة الاحتلال الفرنسي، وبذلك تعرف تلك البقعة الجغرافية في وقتنا الحاضر باسم موريتانيا من الناحية العرفية، أما من الناحية الرسمية فإنها تعرف باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية⁽⁶⁾.

وكان النظام السياسي السائد في موريتانيا قبل الاستعمار الفرنسي يقوم على أساس النظام القبلي، فكل قبيلة أو مجموعة من القبائل إمارة معينة يقوم على رأسها أمير من القبيلة يحكم إمارته مستقلا عن الأمراء الآخرين، ولكل إمارة حدودها التي تفصلها عن الإمارات الأخرى، كما أن لكل إمارة كان لها عاصمة، وكان عدد هذه الإمارات قبيل الاستعمار عشر إمارات، ولما وقعت البلاد تحت الاستعمار الفرنسي أبقت على تلك التقسيمات السابقة، لأنهم كانوا يعتقدون أنه سيضمن لهم سيطرة لهم أكبر على البلاد، ومع ذلك زادوا عددها إلى إحدى عشرة إمارة، وقسمت هذه الإمارات إلى محافظات وإلى مقاطعات متعددة، وفي الوقت نفسه جردوا الأمراء من الصلاحيات التي كانوا يتمتعون بها وأبقوهم كرؤساء إداريين يأترون بأمر الحكام الفرنسيين⁽⁷⁾.

3. التنافس الأوروبي على موريتانيا

ترجع أول محاولة للتغلغل الاستعماري الأوروبي في موريتانيا في القرن الخامس عشر ميلادي، إذ يعد البرتغاليون أول من وفد من على هذه المنطقة حيث اهتموا بتجارة الصمغ والذهب والرقيق واستقروا على الساحل وأسسوا مراكز تجارية لهم، وفي عام 1434م وصلوا إلى الشواطئ الموريتانية وسعوا إلى ربط علاقات تجارية مع السكان، وفي عام 1442م قاموا بتجارة الرقيق عبر اختطاف (البيضان العرب) موريتانيا⁽⁸⁾ وبيعهم في سوق الرقيق، وكان هؤلاء المختطفون يباعون أساسا للكنيسة لخدمتهم ولاعتناق الدين المسيحي⁽⁹⁾.

وأُنشأ البرتغاليون في عام 1448م حصن أرجيوم المركز الرئيسي للتجارة وهو مقابل للرأس الأبيض ومنه توغلوا نحو المناطق الداخلية فتقدموا صوب السودان الغربي بهدف الوصول إلى مدينة تمبكتو التي ذاعت شهرتها بسبب كثرة مناجم الذهب فيها ومنها تحولوا إلى تجارة الرقيق وأصبحت أرجيوم هي المركز الرئيسي لتجميع العبيد ومنها ينقل إلى المحيط الأطلنطي، إلا أن الأمر لم يستقر للبرتغاليين في المنطقة، ففي القرن السابع عشر ميلادي ازداد التنافس بين الدول الأوروبية البحرية فظهرت هولندا خلال هذه الفترة واستطاعت عام 1638م انتزاع حصن أرجيوم من البرتغال وكان هدفها البحث عن الصمغ العربي الذي كان يستخدم في صناعة القماش المصبوغ وكان الهولنديون يحتكرون صناعته⁽¹⁰⁾.

وعندما أدرك الهولنديون وكذلك الفرنسيون ما تجنيه البرتغال من تجارة الرقيق مع البيضان سارعوا إلى إرسال بعثات كشفية نحو منطقة غرب إفريقيا، وبمجرد وصولهم أصبحوا ينشئون المراكز التجارية لتسهيل عملية التعامل مع السكان هناك، وفي سنة 1552م أمر الملك البرتغالي (الفونسو الخامس) ببناء قلعة في جزيرة أركين ولكن الهولنديون استولوا عليها سنة 1638م فعملوا على تحصينها بالخنادق العميقة والطرق والمعازل المنفصلة، إلا أنهم أجبروا على تسليمها للبريطانيين سنة 1645م، ولكن تمكن الفرنسيون من استعادة تلك القلعة في السنة التالية⁽¹¹⁾.

وبدأ النفوذ الفرنسي والبريطاني في غرب إفريقيا منذ عام 1560م إلا أنه كان ضئيلاً، ويرجع ذلك أن إفريقيا في ذلك الوقت لم تكن ضمن أطماعهما، إذ كان اهتمامهما بأمريكا أكثر منها بغرب إفريقيا بسبب رغبتهما في الوقوف أمام القوى الإسبانية في العالم الجديد، ولكن كميات الذهب التي جلبها البرتغاليين مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر غيرت نظرة فرنسا وبريطانيا وأصبحت المنطقة محط أنظارهم وبدؤوا شيئاً فشيئاً بالتوغل فيها، فالنفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا كان هدفه استغلال المنطقة المتسعة التي يمكن الوصول إليها من البحر عن طريق نهر السنغال الذي وصلوا إليه عام 1626م بعد الحروب التي عرفت باسم حروب (الصمغ) التي نشبت بين فرنسا وهولندا وانجلترا، إذ واجهت فيها فرنسا هولندا خلال الربع الأول من القرن السابع عشر ميلادي، ثم بريطانيا خلال الربع الثاني من القرن نفسه، وأصبحت موريتانيا التي كانت تصدره تحتل مكانة بارزة في السياسة الاستعمارية الأوروبية، وتم إرساء الوجود الفرنسي بتأسيس مركز (سان لويس) عند مصب نهر السنغال عام 1659م، وتحول سوق الصمغ من بورتنديك إلى سان لويس⁽¹²⁾.

واحتدم الصراع بين القوى الأوروبية على موريتانيا، ولاسيما إنجلترا التي ظلت تتنافس فرنسا، واستمرت المشكلة بين الطرفين ولم تحل إلا في سنة 1815م بعقد مؤتمر فيينا في 9/06/1815م عندما

أعطيت منطقة السنغال لفرنسا، وبموجب هذه المعاهدة التي عقدت بين الدول الأوروبية الكبرى في أعقاب الحروب النابليونية خرجت إنجلترا من المنافسة عام 1817م وأصبحت فرنسا المسيطرة الوحيدة على المنطقة، وهذا ما فتح المجال أمامها للقيام بعملية الزحف والتكالب على إفريقيا وممارسة السلوك العدواني في مختلف الأراضي التي تسيطر عليه في أنحاء العالم ولاسيما الأراضي الإفريقية عندما قامت عام 1888م بضم النيجر ومارست ضغط مستمر على أهم شخصيتين بمناطق أعالي النيجر (شيخ أحمدوا وساموري توري)، وبعدها أصبح الفرنسيين يتحركون إلى مناطق أبعد من ذلك على طول مجرى نهر النيجر، وفي 5 آب من عام 1890م اتفقت كل من فرنسا وبريطانيا على تقسيم المناطق الداخلية لغرب إفريقيا يفصل بينهما خط يمتد من مدينة "ساي" على نهر النيجر حتى مدينة "باروا" عند بحيرة تشاد، ويرجع سبب التنافس بينهما في هذه المنطقة إلى أن كلاهما كانت له مكانة تجارية قوية على عكس الدول الأخرى ذات التأثير الضعيف⁽¹³⁾.

وبهذا فازت فرنسا بنصيب الأسد وسارعت إلى التغلغل في أقطار إفريقيا الغربية والوسطى⁽¹⁴⁾، وأن التنافس الأوروبي على موريتانيا منذ القرن الخامس عشر الميلادي وإلى غاية القرن السابع عشر ميلادي، نتج عنه استعمار فرنسا لتلك المنطقة التي رغبت في إحكام السيطرة عليها وجعلها ضمن إمبراطوريتها الكبيرة في غرب إفريقيا، الأمر الذي سيؤدي إلى تحكمها في التجارة وهذا ما يتطلب منها ضرورة التعامل مع القبائل الموريتانية البيضانية المنتشرة حول المجال الموريتاني لحماية تجارتها⁽¹⁵⁾.

4. العلاقات الفرنسية والقبائل الموريتانية

إن الشيء الذي جذب الاستعمار إلى موريتانيا هو الصمغ العربي، وكانت كل شركة تحاول أن تحتكر التجارة لنفسها وأن تنشأ محطات ومراكز تجارية على نهر السنغال، ولم تحل مشكلة السيطرة إلا في عام 1915م عندما أعطيت منطقة السنغال رسمياً إلى فرنسا بموجب المعاهدة التي عقدت بين الدول الأوروبية الكبرى في أعقاب نهاية الحروب النابليونية، وفي واقع الأمر فإن هدف الفرنسيين حتى ذلك الوقت لم تكن السيطرة كاملة على البلاد بل كانوا يهدفون إلى أمرين الأول هو تأمين تجارة الصمغ والثاني منع انتشار نفوذ الموريتانيين وخاصة أمراء الترازة نحو الجنوب وبهذا تم عقد سلسلة من الاتفاقيات بين الفرنسيين والأمراء الموريتانيين، كانت تكفل المصالح التجارية الفرنسية من التهديد، ولاسيما تجارة الصمغ في المقابل دفع الإتاوات والهدايا للأمراء، وظل مفعول هذه الاتفاقيات سارياً طوال القرن 19 مع محافظة موريتانيا على استقلالها على النظام القبلي في نطاق الإمارات⁽¹⁶⁾.

وأقام الفرنسيون علاقات تجارية مع القبائل الموريتانييين الموجودة على الضفة اليسرى من نهر السنغال وكان الغرض من دفع هذه الإتاوات للقبائل هو الإبقاء على تجارة الصمغ وإرضاء هذه القبائل لمنعها من عبور السنغال ومهاجمة الوكالات الفرنسية التجارية، نظرا لما حققته هذه التجارة من أرباح للطرفين فقد أصبح لأمرء القبائل الموريتانييين مثل التراززة والبراكنة ممثلون تجار يتولون التجارة مع الأوروبيين وأقيمت عدة اتفاقيات ومعاهدات لتنظيم عملية التبادل التجاري مع الأمرء المحليين، ولكن الموريتانييين قاموا بهجمات على مراكز التجارة الفرنسية مما اضطر الأخير إلى التفكير بالاستيلاء على موريتانيا لتأمين السنغال⁽¹⁷⁾.

وكانت أولى هذه المعاهدات تلك التي عقدت بين كل من مدير الوكالة الفرنسية وقبيلة (أدو الحاج) ذات القوة الحربية في آيار 1785م، وتبعتها معاهدة أخرى من السنة نفسها وقام بتوقيع المعاهدتين (دي ريبننتين) حاكم السنغال، إذ تعد هذه القبيلة أول من ربطت علاقة تجارية مع الفرنسيين لأنها كانت تسيطر على تجارة الصمغ إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر ميلادي قبل أن تتنافسها في ذلك قبائل أخرى، وفي عام 1785م عقدت معاهدة ثالثة مع (علي كوري) أمير التراززة، وتهدف تلك المعاهدة إلى تنظيم تجارة الصمغ إذ تعهد الأمير بتسهيل التجارة مقابل الحصول على كميات زهيدة من البضائع الغربية، وتعد تلك المعاهدات أول اتصال رسمي بين الفرنسيين والإمارات الموريتانية⁽¹⁸⁾.

وواصلت فرنسا عقد المعاهدات مع القبائل الموريتانية في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي فعقدت عام 1819م معاهدة مع (عمرو بوري) ملك منطقة أولوا، تعهدت فيها فرنسا بدفع مبلغ سنوي للملك مقابل قبوله السماح للتجار الفرنسيين بالتجارة، وكان للمنطقة أهمية كبيرة فهي تقع على ضفة السنغال اليسرى وكانت متصلة مباشرة بالإدارة الفرنسية في سانت لويس، وعقدت معاهدة أخرى مع زعماء البراكنة والتراززة وأسست مركزا داجنا على الضفة اليسرى للسنغال، وفي 25 تموز 1819م عقدت معاهدة مماثلة مع أمير البراكنة من أجل استمرار تجارة الصمغ وتعهدت فيها فرنسا بدفع مبلغ سنوية لزعماء البراكنة بالإضافة إلى الاتفاق الذي عقد بين أمير البراكنة الموريتاني وبين كابتن الفرقة البحرية الثانية الفرنسية في 5 آيار 1834م، يتعهد فيها (أحمد سيدي علي) بحراسة المراكب الفرنسية وحمايتها من أي هجوم مقابل ذلك يتعهد الطرف الفرنسي بدفع جزية معينة إلى الأمير⁽¹⁹⁾.

وبالرغم من استقادة السلطة المحلية من الأمرء ومن على شاكلتهم من الزوايا من عائدات هذه التجارة، عبر الإشراف على عمليات التبادل التجاري، فإن السلطات الفرنسية التي انفردت بالسيطرة على المنطقة بعد ذلك قد عمدت إلى تعيين الجنرال (فيدهيرب) سنة 1854م حاكما عسكريا جديدا على

السنغال، ولخص هذا الأخير سياسته الجديدة في تعزيز وجود فرنسا في السنغال والبلاد المجاورة، وكسر شوكة القبائل الموريتانية، وصياغة أسس جديدة للتعامل التجاري، ولهذا الغرض أعلن عن تخليه عن سياسة دفع الاتاوات التي كانت تدفع للأمراء مقابل تأمين تجارة العلك⁽²⁰⁾.

ورفضا لهذه السياسة تأتي حرب (محمد لحبيب) أمير الترازة ضد الفرنسيين بدعم ومؤازرة من جميع الأمراء الموريتانيين، وبالرغم من الغارات المتتالية والأضرار التي ألحقها محمد لحبيب أمير الترازة بالمصالح الفرنسية على ضفتي نهر السنغال، فإن التفوق العسكري في نهاية المطاف كان لصالح القوة العسكرية الفرنسية، الأمر الذي توج بهزيمة الأمير التروزي بالتوقيع على اتفاقية 20 آيار 1858، والتي من أهم بنودها اعتراف الأمير (محمد الحبيب) بالسيادة الفرنسية على منطقة والو، وإلغاء الامتيازات الثابتة التي كان يتقاضاها الأمير وحاشيته من قبل السلطات والتجار الفرنسيين، مقابل تأمين تجارة العلك واستبدالها بنسبة (3%) فقط من جملة ما يباع من الصمغ، وإلغاء المحطات التجارية الثابتة باستثناء محطة (دكانة)، وكذلك منع سكان الترازة من عبور نهر السنغال مسلحين⁽²¹⁾.

ووضح الجنرال (فيديرب) سياسته الاستعمارية بقوله: "إننا نهدف إلى تحرير التجارة من أية ضريبة مفروضة... ويجب أن يعلم العالم أن النهر لنا وللسنا ملزمين بدفع أية رسوم للتنقل في أرجائه أو لاستيطانه... كما نريد أن تغدو دول جنوب النهر مستقلة عن البيضان"، وتوصلت خطة (فيديرب) للوصول إلى الأهداف الاستعمارية عبر تعزيز الوجود الفرنسي في كافة بلاد السنغال بحيث يصبح بمنأى أي تهديد داخلي أو خارجي، وشن الحرب على أي وجود للإمارات البيضانية جنوب النهر وتفكيك الحلف بين الإمارات، وإرغام هؤلاء على توقيع اتفاقيات استسلام يعترفون بموجبها بالسيادة الفرنسية ويحررون فرنسا من التزاماتها لهم بشأن المحطات التجارية، وإرسال المستكشفين إلى أرض البيضان (موريتانيا) لمعرفة حقيقتها وجمع المعلومات عن طبيعتها⁽²²⁾.

وفي عام 1858م دارت معارك بين إمارة البراكنة والفرنسيين، وتفاقم التدخل الفرنسي في أمور البراكنة، فاضطر أميرهم "محمد ولد سيدي" في 10 حزيران 1858م إلى توقيع اتفاقيات لا تقل إجحافا عن تلك التي وقعها أمير الترازة (محمد لحبيب)، ولقد استغل الجنرال (فيديرب) الخلافات والصراعات التي تأججت داخل إمارة الترازة بسبب مقتل أميرها (محمد لحبيب) عام 1860م وكذلك الخلافات بينها وبين إمارة البراكنة، ليتدخل في أمور هذه الإمارات ويشرف على الاتفاقيات بينها ويضمن كل مصالح الاستعمار الفرنسي في التقليل من نفوذ البيضان على النهر⁽²³⁾.

وفي عام 1880م حدثت مهادنة بين الفرنسيين والقبائل الموريتانية فقد صدر مرسوم لتنظيم التجارة مع القبائل الموريتانية، وأعطى لهم نسبة (3%) من حصيلة التجارة التي يتم دفعها على عدة دفعات، وفي عام 1881م تم توقيع معاهدة بين الطرفين تنص على منع إيواء الفارين أو الثائرين ضد فرنسا، في حين تعهدت فرنسا مقابل ذلك بدفع (400) قطعة جنيه سنوياً، بالإضافة إلى هذا كانت هناك معاهدات ذات صبغة سياسية مع زعماء القبائل وذلك بعقد فرنسا مع أمير أدرار في 8 آب 1892م معاهدة أبدى فيها الطرفين رغبتهما في العيش في سلام وصداقة وعدم تدخل فرنسا في الشؤون السياسية وحماية أمير أدرار من أي عدو خارجي، وبهذا فإن العلاقة الفرنسية الموريتانية قبل الاحتلال كانت في الغالب علاقة تجارية خدمت مصالح الطرفين تحكمت فيها المعاهدات والتحالفات التي نظمتها وتخللتها بعض الاصطدامات والمواجهات، وهذا ما جعل فرنسا تفكر في طريقة أخرى تجعلها المتحكم الوحيد في موريتانيا والمسير لتجارتها، ويتحقق ذلك عبر الكشوفات الجغرافية التي ستساعد على ذلك⁽²⁴⁾.

وأقام (فيدهيرب) منذ تعيينه على رأس المستعمرة الفرنسية بالسنغال، نظاماً لجمع المعلومات الدقيقة وأنشأ لهذا الغرض مصلحة خاصة لدى المستعمرة مكلفة بشؤون البيضان أي الموريتانيين البيض، وقد كانت البلاد مسرحاً للعديد من الرحلات الاستكشافية ولاسيما الفرنسية منها، بدأ برحلة (ريني كالي) الذي زار منطقة البراكنة عام 1824م وانتهاء برحلة (فاميون) الذي انتدب عام 1900م للقيام باستكشاف جزيرة أركين على الساحل⁽²⁵⁾، إذ أنه وعلى مر القرن التاسع عشر استمرت رحلات الاستكشاف الفرنسية في موريتانيا بطرق سرية وعلنية، إلا أن الموريتانيين لم يتقنوا لها، ويمكن اعتبار كل الرحلات أداة لتمهيد غزو البلاد ووضعها تحت الاحتلال المباشر، ذلك أن جل التقارير التي قدمها هؤلاء على اختلاف مشاريعهم، كانت تركز أساساً على دراسة الناحية الجغرافية للبلاد وتضاريسها، أي تحديد الهضاب والسهول ونقاط المياه والكثبان الرملية، كما قدموا خرائط عن المناطق التي زاروها، وتقارير مفصلة حول السكان والعادات والتقاليد والدين والانماط المعيشية والمساكن⁽²⁶⁾، وفي النهاية إن مشروع احتلال موريتانيا الذي قدمه (كوبولاني) سنة 1899 قد اعتمد اعتماداً كلياً في جزء كبير منه⁽²⁷⁾.

5. الوجود الفرنسي في موريتانيا

لم تعرف موريتانيا حكماً سياسياً موحداً في المراحل الأولى التي سبقت السيطرة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، إذ ظل السكان يعيشون حياة البداوة والترحال بعيداً عن أي شكل من أشكال السلطة السياسية والحكومات المحلية في إطار بنى اجتماعية متحركة شكلت الأسرة وحدتها الصغيرة والقبيلة وحدتها الكبيرة، وبهذا كانت القبيلة تعد الوعاء السياسي الوحيد الذي احتضن كافة أنواع التفاعل الاجتماعي

في ذلك المجتمع التقليدي، وفي العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر تجلت رغبة الفرنسيين الجامعة في احتلال موريتانيا والحقها بشكل مباشر بمستعمراتها في الغرب الإفريقي⁽²⁸⁾.

لقد كلف (كوبولاني) سنة 1899م من طرف والي السودان الجنرال (دي ترينتيان) للقيام بمهمة تقوده إلى السودان وإلى الساحل الجنوبي، على أن يلتقي بقبائل البيضان والطوارق من أجل إخضاعهم، وقد انطلقت البعثة التي يقودها من سان لويس بالسينغال، لتجوب قبائل الحوض بموريتانيا وتستكشف مناطق جنوب الصحراء، بهدف إجراء بعض الاتصالات مع رؤساء القبائل هناك، وإقناعهم بجدوائية الخضوع لفرنسا، وإطلاعهم على الدوافع الإنسانية التي تدفع فرنسا إلى مواصلة مسيرتها نحو الشمال، وبفضل حنكته السياسية وخبرته بكل أشكال وسائل الدعاية والإغراء فقد نجح (كوبولاني) في إخضاع الكثير من القبائل التي زارها، وفي أعقاب هذه المهمة قدم (كوبولاني) تقريراً مفصلاً حول المناطق التي جابها كما تحدث عن الأنماط المعيشية لسكانها، وأورد لأول مرة اقتراحاً بإنشاء ما يسمى بموريتانيا الغربية وإخضاعها للنفوذ الفرنسي، ونتيجة لذلك صادقت وزارة المستعمرات الفرنسية على هذا المشروع في كانون الأول من سنة 1899م⁽²⁹⁾.

ويشمل هذا المشروع كل المناطق الممتدة من الضفة اليمني بنهر السنغال والأماكن الواقعة بين خاي وتمبكتو حتى رأس جيبى غرباً أي حتى تخوم المغرب ومن الشمال حتى جنوب الجزائر، وفي واقع الأمر فإن المشروع كان يواجه معارضة واسعة من طرف التجار الفرنسيين في سان لويس الذين كانوا لا يرون فيه سوى مغامرة مضرّة بمصالحهم التجارية، كما عارض الوالي العام الفرنسي في السنغال هذا المشروع، لأنه كان يعتبر أن احتلال موريتانيا مسألة سابقة لأوانها وتحمل مخاطر جسيمة على الأمن والسلام في منطقة حوض النهر، يضاف إلى ذلك أن وزير الخارجية الفرنسي كان هو الآخر يعارض مشروع الاحتلال لكونه حسب تعبيره يشمل مناطق نفوذ مشتركة بين الحكومة الفرنسية والحكومة الإسبانية، وبالرغم من كل هذه المعارضات لمشروع احتلال الأراضي الموريتانية، فقد تمكن (كوبولاني) من عرض الفكرة للمرة الثانية على وزارة المستعمرات في 10 آذار 1899م، وحصل من جديد على موافقة وزير الخارجية الفرنسي آنذاك في 27 كانون الأول 1899م⁽³⁰⁾.

ولتوفير المناخ الدبلوماسي الملائم لاحتلال موريتانيا، دعت السلطات الفرنسية إسبانيا إلى الحوار في باريس والاتفاق على تقسيم البلاد، وتوصلتا إلى اتفاق باريس يوم 27 حزيران 1900م القاضي بإعطاء موريتانيا لفرنسا، واحتفاظ الإسبان بالصحراء الغربية، وهكذا بدأ الفرنسيون تجهيز حملة لتجسيد هذه

الاتفاقية وتكونت في باريس سنة 1901م لجنة العمل السلمي في الشمال الغربي الإفريقي الفرنسي لدراسة الوضع في موريتانيا ودعم المشروع الاستعماري فيها (31).

وأن احتلال فرنسا لموريتانيا بدأت في ثلاث مراحل هي:

1.5. مرحلة التغلغل السلمي (1900-1905): فقد بدأت بقدم (كوبولاني) إلى المنطقة بعد أن أقنع الحكومة الفرنسية بضرورة احتلال موريتانيا، وجاءت التعليمات الحكومية باحتلال موريتانيا بأقل النفقات ودون إثارة أزمات دبلوماسية (32)، فتمكن (كوبولاني) من إخضاع إمارة الترارزة سلمياً مستغلاً الصراع القائم بين الأمير (أحمد سالم ولد أعل) وأخيه (سيدي محمد فال)، واجبر (أحمد سالم ولد أعل) على وضع إمارته تحت الحماية الفرنسية بموجب اتفاقية 15 ديسمبر 1902م، واعتمد (كوبولاني) لتحقيق مشروعه وإقناع القبائل على الدعم المعنوي للشيخين (الشيخ سيديا والشيخ سعد بوه) اللذان أفتيا بقبول فكرة الدخول تحت الحماية الفرنسية، وفي سنة 1904م أخضع إمارة البراكنة (33).

وبالرغم أن هذه المرحلة اتسمت بالتغلغل السلمي إلا أن هذا لم يمنع من وجود صدامات بين الفرنسيين وبعض القبائل الموريتانية بسبب بقاء بعض القبائل في الترارزة والبراكنة خارج اتفاق الحماية، وقامت بهجمات على القوات الفرنسية والقبائل التي قبلت الخضوع للفرنسيين، كما أن بعض القبائل التي قبلت مبدأ الحماية سرعان ما تراجعت عن موقفها وشاركت في مواجهة الاحتلال (34).

كما احتجزت القبائل الموريتانية اثنان من العلماء الفرنسيين أرسلوا في بعثة علمية إلى إطار عاصمة أدرار ولم يفرج عنهما إلا بعد وساطة (الشيخ سعديوه) أحد زعماء الطرق الصوفية، وبعد السياسة الدبلوماسية التي اتبعها (كوبولاني) مع إمارة الترارزة والبراكنة قد أغراه هذا النجاح بأن يواصل خطته في التوسع فيما وراء هاتان الإمارتين في إقليمي أدرار وتكانت، إذ أنه لم يضع خطة احتلال شاملة للإمارتين بل كان يكتفي بإقامة مراكز عسكرية متناثرة هنا وهناك، كما أنه اختار موقع ميناء ليكون مركز لصيد الأسماك، وقد اختلفت الأوضاع في تكانت وأدرار عنها في مناطق الترارزة والبراكنة، فقد اصطدم الفرنسيون هناك بمقاومة عنيفة وظهرت المقاومة التي نجحت في أن تضع حداً أمام التقدم الفرنسي وقد دفع (كوبولاني) حياته ثمناً لتدخله في المنطقة وقتل أثناء ذهابه في فرقة استطلاعية في المنطقة بالقرب من تيجيقجة، إذ هاجمه جماعة من الموريتانيين من طرف (مولاي الزين الصغير) وذلك في شهر آيار 1905م وقد اعتبر هذا الحادث نهاية لمرحلة التغلغل السلمي (35).

2.5. مرحلة الغزو الفرنسي (1905-1914): بعد مقتل (كوبولاني) في عام 1905م بدأت مرحلة التوسع العسكري ووسط السيادة الفرنسية على باقي الإمارات الموريتانية، فنلاحظ أنه بعد اغتيال (كوبولاني) خلفه

في المنطقة قائدا عسكريا آخر (مونتانيه كان دبوسك) الذي وصل إلى تيجيقة وعمل على تنظيم المنطقة والقضاء على الاضطرابات فيها، وكلف بالبحث وتقصي الحقائق حول مقتل (كوبولاني) وعلم بأنه قد قتل بتحريض من (الشيخ ماء العينين) وقد ساعده على قتل (كوبولاني) (أحمد ولد عيدا) حاكم أدرار، ولقد لجأ الشيخان إلى سلطان مراكش (مولاي عبد العزيز) يطلبان مساعدته ضد التدخل الفرنسي، فأرسل السلطان ابن عمه (إدريس) من أجل بحث الوضع في المنطقة وقابل مبعوث السلطان (مولاي إدريس) الكابتن (تيسو) وطلب منه باسم سلطان المغرب إخلاء تكانت ولكن (تيسو) لم يستمع إليه، فتحرك (مولاي إدريس) نحو تكانت للاستيلاء عليها، فأرسل (تيسو) قوة من الرماة الشاغلين بقيادة كل من الملازم (اندرو وفرنسوا) للتصدي لقوات (مولاي إدريس) الذي تحرك وشن هجوما جنوب تيجيقة حتى وصل و قتل كل من الملازم (اندرو وزميله فرانسوا)⁽³⁶⁾.

ثم حدث أن استولى (مولاي عبد الحفيظ) على السلطة في المغرب من السلطان (عبد العزيز) فكلفت الحكومة الفرنسية المندوب الفرنسي في فاس بالاعتراض لدى السلطان الجديد على تصرفات أولاد عمه وتحريضهم للقبائل الموريتانية، كذلك احتج القنصل الفرنسي في المغرب على إرسال المساعدات إلى أدرار وفي الوقت نفسه أرسلت تعليمات مشددة من الإدارة الفرنسية في السنغال بعدم قيام الضباط الفرنسيين بأية مغامرة عسكرية في منطقة أدرار والاكتفاء بالمواقع الحالية، ومن جانب آخر بدا العداء بين فرنسا و(الشيخ ماء العينين) الذي أصبحت له مكانة كبيرة لدى السلطان المغرب وحصل على تأييده ضد الفرنسيين، وأصبح للشيخ ماء العينين سيطرة روحية وعسكرية على المنطقة الصحراوية، إذ عمل على محاربة الفرنسيين والتصدي لمطامعه في منطقة أدرار، ولم تنجح فرنسا من تدعيم سيطرتها العسكرية التامة على المنطقة خلال المرحلة الثانية لموريتانيا، إلا بعد استيلائها على المغرب وإعلان الحماية عليها، بعد أن أرسلت الحملات العسكرية من الشمال الإفريقي، كذلك أرسلت حملات عسكرية من السنغال للقضاء على مقاومة القبائل الموريتانية⁽³⁷⁾.

وبالمقابل عينت الحكومة الفرنسية (غورو) مفوضا عاما للمنطقة عام 1907م، استطاع (غورو) من السيطرة على أدرار التي دامت من كانون الأول 1908م إلى تشرين الأول 1909م، وأن موت (الشيخ ماء العينين) سنة 1910م، والتفوق العسكري الفرنسي ومحاصرة المقاومة من جميع الجهات بعد فرض الحماية على المغرب الأقصى بالتنسيق مع اسبانيا التي احتلت الصحراء الغربية، واستشهاد أمير أدرار، كلها عوامل اسهمت في ضعف المقاومة المسلحة⁽³⁸⁾.

3.5. مرحلة الخضوع (1914-1934): انقسمت المقاومة الوطنية طول هذه الفترة ولاسيما من جانب قبائل الرقيبات وبن دليم، وبالرغم إعلان أولاد دليم استسلامهم للنفوذ الفرنسي في عام 1918م كذلك استسلم أحد أبناء (الشيخ ماء العينين) عام 1919م إلا أن تعسف الإدارة الفرنسية وفرضها الضرائب على القبائل أدى إلى حدوث ثورة واضطرابات في المنطقة لم تنقطع إلا بعد 1934م، وبلاستيلاء على موريتانيا حققت فرنسا حملها وهدفها التوسعي وبدأت في تجميع مستعمراتها في وحدة واحدة ليسهل عليها إدارتها وإحكام قبضتها عليها⁽³⁹⁾.

وتعتبر عملية غلق الحدود النهائي من ناحية الجزائر والمغرب لسنة 1932م الضربة النهائية للمقاومة التي وجدت نفسها مقطوعة من كل مصادر الدعم، كما أن موت (سيد أحمد ولد أحمد) في 19 آذار 1932م حرم المقاومة من سند سياسي وقائد عسكري لا يستهان به، كما أن الظروف الصعبة التي مرت به المقاومة المسلحة الوطنية بمثابة الضربات الأخيرة بالنسبة لها، وستعرف نهايتها الحقيقية مع تسليم ابن الشيخ ماء العينين نفسه للسلطات الإسبانية في 7 نيسان 1934م، وهو يعتبر بداية حقيقية لاستقرار الإدارة الفرنسية في موريتانيا، وهكذا دخلت المقاومة الشعبية في مأزق حرج لم تستطع الإفلات منه، إلا وهي تتخذ القلم بندقية والمحاضرة رباطا، فتواصل كفاحها وصعودها على الجبهة الدينية والثقافية والسياسية⁽⁴⁰⁾.

وعمل الاستعمار الفرنسي على الصعيد الثقافي والاجتماعي في منع اتصال الموريتانيين بغيرهم من دول المغرب العربي عبر فرض قيود على قوافل الحج وحظر استيراد وتداول الصحف العربية، كما حاربت اللغة العربية ومؤسساتها الدينية والثقافية واستبدلها بالفرنسية عن طريق المدارس التي أنشأتها في شتى أنحاء البلاد، وكذلك عمل المستعمر على سياسة التفرقة بين البيضان والزنوج، وخلق العديد من الصراعات بين أبناء البلد الواحد، ونجح المستعمر في إرساء هياكله الإدارية الثقافية وبسط نفوذه على ثقافة المجتمع الموريتاني والسيطرة على عقولهم⁽⁴¹⁾.

وعلى الصعيد الاقتصادي استطاع المستعمر من نهب كل ثروات موريتانيا، وشجع الرأسمال الفرنسي لاستغلال الثروة الحيوانية ومناجم الملح وفرض الضرائب، ونتيجة لذلك تعرض الموريتانيون للجوع والفقر، أما على الصعيد السياسي قامت فرنسا بتقسيم موريتانيا إلى دوائر ومقاطعات، وعمدت إلى فرض قوانين وقرارات تقيد الموريتانيين وتحرمهم من حريتهم التي كانوا يتمتعون بها، كما حرمت الأهالي من تولي المناصب العليا أو شغل الوظائف الهامة في المجتمع الموريتاني⁽⁴²⁾.

6. خاتمة:

تحتل موريتانيا موقع جغرافي متميزا فهي تمثل همزة وصل بين شمال القارة الإفريقية وغربها، وأن لهذا الموقع أثر بارز وكبير بين الدول العربية في أن تكون حلقة اتصال ووصال بين هذه الدول وجسراً مهما عبرت عن طريقة الثقافة العربية والدين الإسلامي إلى شعوب غربي القارة الإفريقية، كما أن لهذا الموقع الحيوي جعلها عرض للتنافس الأوروبي عليه، بدءا من البرتغاليون وانتهاء بالاحتلال الفرنسي وذلك بعد عدة اتفاقيات بين الدول الأوروبية كان آخرها عام 1915م عندما أعطيت رسميا منطقة السنغال إلى فرنسا، وأن موريتانيا كانت تعد جزءاً من السنغال، وكان النظام السائد في موريتانيا قبل الاستعمار الفرنسي يقوم على أساس النظام القبلي، فلكل قبيلة أو مجموعة من القبائل إمارة معينة يقوم على رأسها أمير من القبيلة يحكم إمارته مستقلا عن الأمراء الآخرين، ولكل إمارة حدودها التي تفصلها عن الإمارات الأخرى، وأن هدف الفرنسيين من احتلال موريتانيا يقوم على أمرين الأول هو تأمين تجارة الصمغ والثاني منع انتشار نفوذ الموريتانيين وخاصة أمراء الترازو نحو الجنوب، وبهذا تم عقد سلسلة من الاتفاقيات بين الفرنسيين والأمراء الموريتانيين، كانت تكفل المصالح التجارة الفرنسية من التهديد، ولاسيما تجارة الصمغ في المقابل دفع الإتاوات والهدايا للأمراء، وظل مفعول هذه الاتفاقيات ساريا طوال القرن 19 مع محافظة موريتانيا على استقلالها على النظام القبلي في نطاق الإمارات، إلا أنه تم تعيين الجنرال (فيدهيرب) حاكما عسكريا جديدا على السنغال، ولخص هذا الأخير سياسته الجديدة في تعزيز وجود فرنسا في السنغال والبلاد المجاورة، بكسر شوكة القبائل الموريتانية، وصياغة أسس جديدة للتعامل التجاري، وتخليه عن سياسة دفع الإتاوات التي كانت تدفع للأمراء مقابل تأمين تجارة العلك، وما عزز من الوجود الفرنسي في موريتانيا هو مشروع (كوبولاني) الذي تمت على ثلاث مراحل ابتداء من مرحلة التغلغل السلمي والذي امتدت ما بين (1905-1900م)، ثم مرحلة الغزو التي ابتدأت بعد مقتل (كوبولاني) عام 1905م إلى عام 1914م، ثم المرحلة الأخيرة والتي عرفت بمرحلة الخضوع والتي انتهت عام 1934م، بعد سيطرة المستعمر الفرنسي على الأراضي الموريتانية بشكل كلي نتيجة ضعف وانقسام المقاومة الوطنية.

الهوامش:

- 1_ شوقي ضيف، عصر الدول والامارات (الجزائر-المغرب الأقصى-موريتانيا-السودان)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص543.
- 2_ ينظر إلى كل من محمد بن ناصر العبودي، إطلالة على موريتانيا، مركز النشر بلا، الطبعة الأولى، 1997، ص25، وكذلك نبيل موسى الجبالي، جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص284.

- 3_ أكبر عبد البناات آدم، التنوع الديني والاثني في موريتانيا، دراسات إفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية-جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، العدد 53، 2015، ص126.
- 4_ فوزان عبد الرحمن الفوزان وآخرون، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (إقليم الصحراء الكبرى)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1999، ص531.
- 5_ إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص258.
- 6_ ينظر إلى كل من محمد يوسف مقلد، موريتانيا الحديثة غابرها-حاضرها، بيروت، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1960، ص41، وكذلك علي سعدي عبد الزهرة، الإصلاح السياسي والدستوري في النظامين السياسيين الجزائري والموريتاني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2019، ص127.
- 7_ فوزان عبد الرحمن الفوزان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص536-537.
- 8_ ينظر إلى كل من إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة إفريقية 1492-1980)، الجزء الثاني، مكتبة العبيكان، بيروت، الطبعة الثالثة، 2001، ص168، وكذلك الخليل النحوي، إفريقيا المسلمة الهوية الضائعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص87.
- 9_ محمد المحجوب ولد بيه، موريتانيا جذور وجسور، مكتبة القرنين للنشر والتوزيع، نواكشوط، الطبعة الأولى، 2016، ص162-163.
- 10_ محمد الراضي بن صدفن، السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا وآثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (1900-1969)، المطبعة الوطنية، بيروت، 1981، ص38.
- 11_ فاطمة رقاوي ويمينة العبادي، مصدر سبق ذكره، ص13.
- 12_ عائشة ناصر وفتيحة عبيدري، الاحتلال الفرنسي لموريتانيا 1900-1960، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية-أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزائر، 2017، ص13.
- 13_ المصدر نفسه، ص13-14.
- 14_ فرغلي عباس حميدي، تاريخ إفريقيا الحديث (الكشوف- الاستعمار- الاستقلال)، دار العلم للإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص118.
- 15_ عائشة ناصر وفتيحة عبيدري، مصدر سبق ذكره، ص15.
- 16_ الهام محمد علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914)، دار المريخ، الرياض، 1988، ص192.
- 17_ ينظر إلى كل من نور الدين صابر، موريتانيا من التدخل الأوروبي إلى الهيمنة الفرنسية، مجلة القرطاس، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 6، حزيران 2017، ص65، وكذلك الهام محمد علي ذهني، مصدر سبق ذكره، ص192-193.
- 18_ عائشة ناصر وفتيحة عبيدري، مصدر سبق ذكره، ص17.
- 19_ عائشة ناصر وفتيحة عبيدري، مصدر سبق ذكره، ص17-18.
- 20_ محمد راضي ولد صدفن، الاستعمار الفرنسي وآثاره في موريتانيا، مجلة عصور جديدة، مختبر تاريخ الجزائر جامعة وهران 1، الجزائر، العددان 11-12، شباط 2014، ص265.
- 21_ المصدر نفسه، ص265.
- 22_ نقلاً عن محمد المحجوب ولد بيه، مصدر سبق ذكره، ص171-172.
- 23_ المصدر نفسه، ص174.

الاستعمار الفرنسي في موريتانيا

- 24_ عائشة ناصر وفتيحة عبيدري، مصدر سبق ذكره، ص19.
- 25_ محمد عبد الرحمن ولد عمار، السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا في عهد فيدهيرب، مجلة عصور جديدة، مختبر تاريخ الجزائر جامعة وهران1، الجزائر، العدد 14- 15، تشرين الأول 2014، ص242.
- 26_ المصدر نفسه، ص245.
- 27_ محمد راضي ولد صدفن، مصدر سبق ذكره، ص266.
- 28_ ازهار محمد عيلان الغرباوي، "التطورات السياسية في موريتانيا 1934-1967"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، المجلد20، العدد3، 2009، ص608.
- 29_ محمد الراضي ولد صدفن، الاستعمار وآثاره في موريتانيا خلال الفترة الاستعمارية، مجلة دراسات، الجزائر، العدد2، كانون الأول 2012، ص40-41.
- 30_ المصدر نفسه، ص41.
- 31_ محمد المحجوب ولد بيه، مصدر سبق ذكره، ص214-215.
- 32_ أدب ولد سيدا محمد، "مشروع احتلال موريتانيا"، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، الجزائر، المجلد3، العدد4، 2020، ص4-5.
- 33_ حبيبة ميلود وكريمة مقدم، السياسة التعليمية الفرنسية في موريتانيا 1903-1906، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2019، ص11.
- 34_ حبيبة ميلود وكريمة مقدم، مصدر سبق ذكره، ص11.
- 35_ حليلة بوعلام وفتيحة برقوق، مصدر سبق ذكره، ص59-60.
- 36_ حليلة بوعلام وفتيحة برقوق، مصدر سبق ذكره، ص60-61.
- 37_ المصدر نفسه، ص61-62.
- 38_ حبيبة ميلود وكريمة مقدم، مصدر سبق ذكره، ص12.
- 39_ حليلة بوعلام وفتيحة برقوق، مصدر سبق ذكره، ص62-63.
- 40_ الطالبي مبروكة ومولاي شهرزاد، مصدر سبق ذكره، ص41.
- 41_ محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص74-75.
- 42_ المصدر نفسه.